أزمة الموضوعية في علم الاجتماع

عقيل نوري محمد*

مدخل :

من أبرز الأزمات التي تواجهها العلوم الاجتماعية ، ومن بينها علم الاجتماع ، أزمة الموضـــوعية ، التـــي لا تعنـــي عملية حياد أخلاقي للباحث فحسب وانما تعني أن تتعامل مع العناصر الخارجية للواقع مهملين ولو نسبياً الجوانب الذاتية مركزين بذلك على استقلال الذات عـــن الموضـــوع ، وهذا يعد أساسا يستند إليه في تحديد مدى موضوعية الدراسة ، ولكن هل يمكن تحقيق ذلك في علوم تتناول الجانب الاجتماعي والثقافي من السلوك البشري واعني بذلك العلوم الاجتماعية ؟

وهل يمكن تحقيقها بالذات في علم الاجتماع ؟ بوصفه أحد هذه العلوم .

يبدو لي أن مشكلة الموضوعية مشكلة قديمة ومستمرة ، إذ جرى جدل حولها من أيام بـــروتو غـــاروس ، صاحب بدعة " الإنسان مقياس الأشياء جميعاً فما يبدو لك صحيحاً يبدو لغـــيرك باطلاً " التي جعلت من المعرفة أمراً لا يتعلق بالموضوع الخارجي فقط وإنما بالذات العارفـــة (1)، وقـــد استمر الجدل حول هذا الموضوع حتى الوقت الحاضر إذ مازلنا نتشاكل حول إمكانية تحقيق الموضوعية والحيادية في دراسة الظواهر الإنسانية التي تقع ضمن نطاق العلوم الاجتماعية ، ونظراً لأهمية الموضوع وحيوية الحوار فيه ، قررنا أن نضع اسهاماً في هذا المضمار مركزين انتباهنا على علم الاجتماع بوصفه أحد العلوم الاجتماعية المهمة .

وأود الإشـــارة أولا إلـــى أن أزمـــة الموضوعية ونقيضتها " الذاتية " قد اتخذت طابعاً ثنائيا ، الأول يتعلق بتعدد التوجهات النظرية في نظرية علم الاجتماع ، الذي خلق تعدداً فكرياً واضحاً فـــي فهم الظاهرة الاجتماعية وموقف عالم الاجتماع منها ، وكذلك خلافاً حول طريقة الطرح الموضوعي المناسب لتناولها بالبحث والدراسة .

أمـــا الثاني فيتعلق بالمنهجية وهي مسألة مرتبطة دون شك بذلك التعدد النظري آنف الذكر ، هذا فضلاً عن ارتباطها بموضوع الحيادية الأخلاقية والفكرية للباحث وكذلك المناهج والآليات والتقنيات الملائمة لدراسة الظاهرة من جهة ، و المبحوث الخاضع للبحث والدراسة من جهة أخرى ، وفيما يلي إسهام لفهم أزمة الموضوعية في علم الاجتماع نظرياً وبحثياً .

---

* عضو هيأة تدريس قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة السابع من أبريل الزاوية ، ليبيا..

1 ــ الموسوعة الفلسفية العربية ، مجلد 2 ، معهد الإنماء العربي ، ط1 ، 1988 ، ص 1300 ــ 1301 .

أولاً : أزمة الموضوعية نظرياً .

علـم الاجـتماع كما هو معروف لدينا هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية التي هي عبارة عن أنماط من التفكير والشعور والسلوك التي تمتاز بخارجيتها عن الأفراد المكونين لها وإلـزامها لهـم ، إذ إنها تحمل صفة القهر ، هذا فضلاً عن عموميتها وانتشارها (هذا دور كايميا) .

إن مجـرد الحديث عن الظاهرة الاجتماعية يضعنا أمام تصارع نظري سببه التعدد فـي فهم الظاهرة الاجتماعية وتحديد أبعادها ، والقارئ للتراث النظري لعلم الاجتماع لا يلبث ان يجد العديد من المداخل النظرية التي تعبر عن توجهات أيديولوجية معينة وتعكس الخلفيات الفكـرية لمنظري علم الاجتماع المسهمين في تطوير نظريته ، ولهذا نجد اتجاهات متعددة ، صراعية وبنائية وظيفية وتفاعلية رمزية ونقدية وتبادلية وأخرى ظاهراتية ولكن السؤال الذي نريد الإجابة عليه هو ، أين تكمن أزمة الموضوعية نظريا ؟ إن أزمة الموضوعية من وجهة نظـري تبلورت بسبب الخلاف حول طبيعة فهم علماء الاجتماع للظاهرة الاجتماعية من جهة والمنهج الملائم لدراستها من جهة ثانية .

فلـو ابـتدأنا (بكونت) فإننا نجده يتعامل مع المجتمع بحدود شمولية كلية عضوية تحـدده قوانين تدعم حالة الثبات والتغير مستعيناً بمناهج العلوم الطبيعية لفهم حالة الاستقرار والتغـير وتعـد هذه المناهج محكاً لعلمية وموضوعية العلم (أي علم الاجتماع) [2] في حين استند (دوركايم) إلى الجماعة بوصفها واقعاً اجتماعياً وهذا عكس خلافاً واضحاً مع (سبنسر) الذي أكـد إمكانية إرجاع الظواهر الاجتماعية إلى ظواهر فردية [3] وبموجب هذا الرأي السبنسري يمكن تذرية المجتمع إلى أفراد مع احتفاظه بصفته الشمولية تأكيداً منه بان مصالح الأفراد لا تـتعارض مـع المصـلحة العامة للمجتمع ، إذ إن سعي الفرد نحو تحقيق مصالحه الخاصة سيؤدي بالنهاية إلى تحقيق المصلحة العامة سواء كان ذلك شعوريا أم لا شعورياً .

ولكـن يـبدو أن هـذا التوجه لم يرق لدور كايم الذي يركز على الجماعة كأساس للدراسـة في علم الاجتماع ، وهذا ما جعل غي روشية يذهب إلى تصنيفه ضمن إطار الفهم الموضوعي للفعل الاجتماعي [4] ، وخاصة وأن دوركايم ، ودعماً للموضوعية ، أكد ضرورة

---

2 ــ آلان سـوينجوود ، تاريخ النظرية في علم الاجتماع ، ت السيد عبدالعاطي السيد ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 ، ص 59 .

3- Nicholas s. Timasheff , Sociological Theory , its nature and growth ,Random house, Revised edition , New york , 1966 – p 106.

4 ــ غـي روشية ، مدخل إلى علم الاجتماع العام ، الفعل الاجتماعي ، ت مصطفى دندشلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ــ بيروت ، 1983 ، ص 32 .

الـتعامل مع الظواهر بوصفها أشياء [5] بدلاً من الاستناد إلى التصورات الكونتية والسبنسرية فالأشـياء تخـتلف عـن التصورات لأنها واضحة وبارزة داخل الوجود الاجتماعي ، كما أن معرفتـنا بالأشياء من الخارج تختلف عن إدراكنا لها من الداخل ، لذا فنحن بحاجة إلى بيانات لا تـدرك بالنشـاط العقلي الخالص ، وهذا يعني أن الاستنباط بالنسبة لدوركايم يعيق تحقيق الموضـوعية ، وهكذا فإن عالم الاجتماع عليه أن يقوم بدور العالم الطبيعي الذي يتعامل مع الظواهـر بـتجرد ! ومع هذا النقد الدوركايمي لمن سبقه من العلماء ، بتأكيده تطبيق المنهج الجماعاتـي ، فإنه لم يبعد كثيراً عن المناهج الكونتية والسبنسرية خاصة فيما يتعلق باستعارة مـناهج العلـوم الطبيعـية من قبل علم الاجتماع واستخدام المنهج الأمبير يقي وتوثيق أهمية الإحصاء في البحث الاجتماعي .

ولكـن يبدو أن الطروحات الوضعية سالفة الذكر لم ترق لعلماء الاتجاه الوضعي في علـم الاجتماع الألماني ومفكريه فكان التصور الكونتي من وجهة نظرهم يمثل تهديداً لدراسة الفعـل والثقافة [6] بسبب اعتماده على قوانين حتمية شمولية متناسية (أي الوضعية الكونتية) أن المجـتمع لا يعيش بمعزل عن أفراده لذا فإن تطبيق مناهج العلوم الطبيعية لتحليل وتفسير حقـيقة أو ظاهرة اجتماعية ، لا يصح لأن هذه المناهج مخصصة لظواهر ذات طبيعة يمكن السيطرة على متغيراتها بحثياً في حين تحمل الظواهر الاجتماعية غاطساً سلوكياً يصَعِب علينا فهم السلوك والسيطرة على متغيراته .

لذلـك نلاحـظ أن دلتاي وريكرت اتجها إلى فهم العلوم الاجتماعية على أنها علوم عقلية على عكس العلوم الطبيعية التي تقع خارج نطاق العقل الإنساني ووفقاً لذلك يميز دلتاي بيـن منهجـي الشرح والفهم ، فالشرح هو أن نتمثل العلاقة بين الذات وعالم الواقع بصيغتها الخارجـية ، أي بالاستناد إلى القواعد والضوابط التي تحكم هذه العلاقة ، وذلك بإبعاد ما هو ذاتي من التحليل ، وهذا شبيه بالطرح الدوركايمي ، ولكن ثقافة المجتمع تحتوي على عنصر الفهـم أي تفسـير الواقـع من خلال الذوات الفاعلة وفهم المجتمع دون هذه الذوات يعد أمراً مستحيلاً [7] .

وهـذا يعنـي ان دلتاي يرى ضرورة ترابط منهجي الشرح والفهم في التعرف على ظواهر العلوم الاجتماعية ، وبذلك يكون قد وجه نقداً لدوركايم وكونت وسبنسر ، ولكن يجب تأكـيد أن دلـتاي لـم يعترض على فكرة أمبيريقية المجتمع وانما اعترض على فكرة حتمية وخارجية الأفعال الإنسانية لأنها تحمل معها معطيات ذاتية .

أمـا ريكرت فقد أكد فردية العلوم الثقافية المستندة أساسا إلى القيم على عكس العلوم

---

5 – Timasheff Opcit . p 107.

6 ــ آلان سوينجوود ، مصدر سبق ذكره ، ص 163 .

7 ــ المصدر السابق نفسه ، ص 164 – 165 .

الطبيعية التي تبحث في موضوعات وأشياء منفصلة عن القيم ، لذا اقترح ريكرت العمل على ربـط الأشـياء بالقـيم ، اي أنـه اراد أن يؤكد شيئية الظاهرة ، دوركايميا ، من غير إغفال لإطارها القيمي الذاتي كما أكد كل من (زمل وتونيز) أهمية ودور الذوات الفاعلة في تشكيل الفعل أو الظاهرة ، إذ رفض زمل أن يشكل المجتمع نسقا موضوعيا خارجا عن نطاق الأفراد المكونين له ، كما رفض التصور العضوي الشمولي للمجتمع (سبنسر ، كونت) ، إذ بنى زمل مفهوم المجتمع على ثنائيات من الأشكال والصور ((كراهية ، محبة) ، (صراع ، تعـاون) ، (تجاذب ، تنافر) ، (فرد ، مجتمع)) تحقق كلاً من الفردية (الذاتية) من جهة وانتظامـية الفعل الإنساني بقواعد وضوابط ومعايير من جهة ثانية [8] أما فيبر وهو خلاصة التوجه الخاص بعلم الاجتماع الالماني فقد نظر إلى علم الاجتماع ، متأثرا بسابقيه ، من خلال دراسة الفعل الاجتماعي الذي يتعلق بالسلوك المقصود ، أي الفعل الهادف ، ذي المعنى الذاتي [9] فعلـم الاجـتماع لديـه هو محاولة علمية لتحقيق الفهم التأويلي أو التفسيري للفعل بهدف الوصـول إلـى تفهم سببي لاتجاهاته ونتائجه ونعني بالتأويلي فهم مقاصد الفاعلين من خلال البحـث فـي العلاقة بين الوسائل والأهداف في الفعل الاجتماعي ، ولهذا نجد فيبر يفرق بين مناهج العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاجتماع ، وذلك لأنها علوم تتفاعل مع جوانب ذاتية [10] تتعلق بمقاصد الفاعلين .

ولكن هذا التأكيد على ذاتية الفعل عند فيبر لا يلغي بالضرورة إمكانية خضوع الفعل إلـى الموضـوعية التي تؤمن لنا إمكانية التنبؤ بالفعل ، فالفعل فيبريا يخضع لقواعد ومعايير تؤمـن لـنا إمكانـية التنـبؤ به ، لأن الفعل سلوك منمط وفقا لتلك القواعد والضوابط والقيم والمعايير ، ومن خلال محاولة الأفراد الربط بين الوسائل والغايات يمكننا ان نجري تحليلاتنا السـببية [11] **لقد حاول علم الاجتماع الالماني** ، إذن استبعاد فكرة الشمولية والخارجية والكلية وعـدم عدهـا معـيارا مطلقا للموضوعية لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية والفعل الاجتماعي تقتضي فهما ثقافيا قيميا ، ومن هنا فقد أدخل هذا العلم معطيات جديدة إلى علم الاجتماع منها ، ان المجتمع لا يمثل كلاً سابقا على أجزائه كما أن مفاهيم الذات الإنسانية والفهم والقصد تعد محـاور أساسـية فـي علم الاجتماع ولا يمكن للباحث تجاوزها فالظواهر الاجتماعية فيبريا تكتسـب معناها فقط من خلال ارتباطها بنسق قيمي معين يؤثر على عالم الاجتماع من حيث

---

8 ــ المصدر السابق نفسه ، ص 167 – 172 .

9 – percy .s.C0hen , M0drn Social theory , Basic books , inc , publishers , New york , 1968 .pp 81 – 82.

10 – Ian Robertson , Sociology , Worth publishers , fourth Edition , Inc , New york , 1983 , p 35.

11 ــ آلان سوينجوود ، مصدر سبق ذكره ، ص 181 .

اختياره لموضوع الدراسة في علم الاجتماع [12] .

أمـــا الاتجـــاه الـــنظري النقدي ، الذي انطلق انطلاقة ماركسية محاولاً صياغة علم اجتماع له مفاهيمه ومناهجه التي تحاول ان تقف ضد التوجه الوضعي الوظيفي ، فيذهب إلى ان مهمـــة الـــنظرية النقدية هي اختراق عالم الأشياء املاً في كشف العلاقات الكامنة وراءها وبالتالـــي العمـــل على تشخيص مكامن الخلل في الظاهرة لإيجاد حلول لها ، وهذا يعني أن الاتجاه النقدي ، من خلال أبرز منظريه (**ركهايمر**) ينصب عالم الاجتماع مصلحاًاجتماعيا ، ولذلـــك يـــرى هوركهايمر بأن النظرية لا يمكن أن تكون محايدة أو موضوعية ، فموضوعية الوضـــعية مـــن وجهة نظره ما هي إلا شعارات تنطلق من أساس غير واع منهجياً من خلال مماثلة العلوم الطبيعية بالعلوم الإنسانية [13] .

إن مـــن أبـــرز ما التزمت به النظرية النقدية هو المنهج الجدلي الذاتي وعدته منهجاً ملازمـــاً لأي نظرية نقدية [14] كما التزمت برفضها لتشيؤ الوعي الإنساني استمراراً للأفكار الماركســـية وفـــي هـــذا نقـــد واضح للأفكار الوضعية عامة والدوركايمية خاصة أما منظور التفاعلـــية الرمـــزية فقد ركز على عملية التفاعل الاجتماعي الجارية بين الأفراد الذين يعدون وحدة أساسية يرتكز عليها المجتمع بجماعاته ومؤسساته وتنظيماته ولهذا نجد أن المفاهيم التي يستخدمها هذا المنظور سواء أكان بأسلوبه الكلاسيكي أم المحدث ، تتعلق بـــ (العقل البشري ، الذات الإنسانية ، الأنا ، النفس البشرية ، التوقعات الاجتماعية ، الذات المنعكسة ، الجماعات الأولية ، الجماعات الثانوية) مستبعدة بذلك المقولات الكلية كالنظام والنسق والبناء والحضارة [15] ، ولهـــذا فقد مال هذا الفكر إلى تضييق الحيز المجالي للظاهرة الاجتماعية أو أنه اهتم (بالميكروسوسيولوجيا) بدلاً من (الماكروسوسيولوجيا) محاولاً الربط بين ما هو نفسي و ما هـــو اجتماعي للوصول إلى فهم دقيق للظاهرة الاجتماعية لقد مال هذا المنظور إلى الأسلوب الإصـــلاحي أيضا خاصة أنه قد ظهر في الولايات المتحدة عقب انتشار المشكلات الاجتماعية والجرائم والانحرافات فيها .

---

12 ــ المصدر السابق نفسه ، ص 181 .

13 ــ عدلـــي علـــى أبوطـــاحون ، تصميم البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 204 – 205 .

14 ــ المصدر السابق نفسه ، ص 206 .

15 ــ معـــن خلـــيل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، دار الآفاق الجديدة ، ط2 ، بيروت ، 1991 ، ص 229 .

• لقد اتخذ التفاعليون الرمزيون مناهج ذات بعد ذاتي أبرزها الاستبطان الذي يقوم على تقمص دور المبحوث بشـــكل واقعـــي وملمـــوس للتعرف على طبيعة الظاهرة المدروسة من خلال إخضاع ذات الباحث وجعلها عينة للاختبار !! .

أمـــا الاتجـــاه الظاهراتـــي وفقا لآراء **شوتس** فيقوم على التمييز بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعـــية لأن هـــنالك فوارق بين الأشياء الطبيعية والأشياء الاجتماعية ، فالأولى معطاة لي ولغـــيري مســـتقلة عـــن تدخلي الإنساني ، في حين لا تكون الأشياء الاجتماعية مفهومة إلا بوصـــفها ناتجـــات للنشاط الإنساني ويذهب شوتس ايضا إلى أن العلوم الاجتماعية علوم تهتم بتفسير الدوافع التي دفعت الفاعل للقيام بالفعل ، والتي يقسمها شوتس إلى قسمين هما : **دوافع (لأن)** (**Because motives**) أو الدوافـــع المســـببة ، التي تشير إلى الأسباب الماضية الدافعـــة للقيام بالفعل ، ودوافع لكي (**In order to motives**) التي تتعلق بأبعاد مستقبلية متمثلة في الأهداف التي يسعى إليها الفاعل [16] .

إن الاهـــتمام بـــالدوافع يعنـــي ان هذا التوجه يحمل منطلقات ذاتية ، ولكنها جزء لا يتجزأ من فهم الفعل ، فصحيح إنه فهم داخلي ولكنه ضروري لتكوين رؤية تكاملية عن الفعل ولكـــي يـــتخلص شوتس من الإيغال في الذاتية فإنه يستند إلى اصطناع نماذج المثالية ، على النمط الفيبري ، للأفعال ثم يعمد إلى المساوقة بين هذه الأفعال النمطية وبين دوافع (لأن) و (لكي) ، فهو إذن نموذج لفاعل يتخيله عالم الاجتماع يقيس على أساسه الدوافع [17] .

لقـــد حـــاول قســـم من العلماء أن يجمع عدة اتجاهات في بوتقه نظرية واحدة كما فعل كوزر ودارنـــدوروف عندما ربطا بين الفكر الصراعي والفكر البنائي الوظيفي ، وكما فعل بارسنز الـــذي اســـتطاع أن يجمع عدة أقطاب نظرية في نظريته عن الفعل الاجتماعي إذ قدم له فهما وظيفـــيا قائمـــا على الربط بين ذاتية فيبر وموضوعية دوركايم هذا فضلاً عن تضمينه أقطابا فكـــرية جديدة في نظرية علم الاجتماع مثل القطب الفرويدي النفسي والقطب الاقتصادي من خـــلال آراء الفـــرد مارشـــال ، وتفاعلـــه كذلك مع آراء بياجية ، ولا يمكن أن نتناسى البعد الاقتصـــادي للظاهـــرة الاجتماعـــية رغم الانتقادات الموجهة إلى بارسنز لأنه استبعد القطب الماركسي الصراعي في فهمه لنظرية الفعل .

إن هـــذا الاختلاف في تناول الظاهرة وطريقة التعامل معها ولد تعددية واضحة في علم الاجتماع أو بالأحرى في نظرية علم الاجتماع مما ولد قلقا فكريا حول كيفية فهم الظاهرة وطريقة دراستها فهل هذا الاختلاف والتعدد التوجهاتي يحول دون تحقيق الموضوعية في علم الاجتماع ؟

إن هذه التعددية لاتخل حقيقة بعلمية علم الاجتماع وموضوعيته بل على العكس فإني أراها أمراً أثرى علم الاجتماع وجعله من العلوم المتميزة نظريا فالاختلاف حول فهم الظاهرة وطريقة تناولها يعني أن التركيز ينصب حول ميدان واحد هو الظاهرة الاجتماعية التي تمتاز

---

16 ــ صـــلاح قضـــوة ، الموضوعية في العلوم الإنسانية ، عرض نقدي لمناهج البحث ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ط1 ، القاهرة ، 1980 ، ص 266 ــ 267 .

17 ــ راجع في ذلك المرجع السابق نفسه ، 270 ــ 271 .

بتغيرها وكونها تحمل عمقا سلوكيا وفكريا وشعوريا يجعلها ذات أبعاد وأوجه متعددة وهذا ما انعكس في تعدد التوجهات النظرية في نظرية علم الاجتماع الذي يتناسب طرديا مع تعقد الظاهرة الاجتماعية مما يتيح لنا ، أي التعدد ، فرصة التعرف على الأوجه المتعددة للظاهرة لذا فإن دراستها من الخارج أو دراستها من خلال البعد الذاتي كله يسهم في إعطاء صورة أكثر عمقا في تحليل ودراسة الظاهرة .

والأمر الذي يسعفنا في علم الاجتماع موضوعيا هو خضوع الظواهر إلى قواعد ومعايير محددة لها مما يسهل على الباحث إمكانية تركيز انتباهه على هذه القواعد والضوابط ، كوجود خارجي ، ومقدار تأثيرها في الفاعل ومقدار تطبيق الفاعل لها ، وبالتالي يمكن صياغة مقاييس ومحكات تسهل لنا دراسة الظواهر الاجتماعية ميدانيا وإن كان هذا ليس بالأمر اليسير .

ثانياً : أزمة الموضوعية بحثياً :

هذا الجزء من الموضوعية لا ينفصل عن الموضوعية في النظرية لأن هنالك ترابطا علميا معروفا بين النظرية ومناهج البحث ، ولكن تبدو مشكلة الموضوعية في الجوانب المنهجية أكثر وضوحا منها في الجوانب النظرية لأن التعريف التقليدي للموضوعية يركز على حيادية الباحث وتجرده من الأحكام القيمية المسبقة ، عاطفيا ، أيديولوجيا ، مذهبيا ، في الحكم على الأشياء والظواهر التي تخضع للدراسة ، ولكن هذا ليس كل شيء في فهم الموضوعية ، فالموضوعية بحثيا من وجهة نظري من الممكن أن تأخذ ثلاثة أبعاد هي :

1 ــ محور الباحث .

2 ــ محور البحث .

3 ــ محور المبحوث .

وهذه المحاور الثلاثة متداخلة يصعب فك الارتباط بينها ، خصوصا الأول منها والثاني ولكننا نستخدم هذا الفصل نظريا لأغراض التحليل والفهم .

1 ــ محور الباحث :

كان من أبرز المتصدين والمفصلين في هذا الموضوع هو العلامة ابن خلدون الذي أكد في مقدمته ضرورة تجرد الباحث من الأهواء والميول والمقاصد لأن تجره يمنعه من الوقوع في خطأ التحيز الذي هو آفة تطيح بالعلم ، وأبرز المطبات التي يقع فيها الباحث خلدونيا هي التشيع للآراء والمذاهب أو تقربه من السلطان وذوي الشأن أو عدم المعرفة بالدوافع والمقاصد الكامنة وراء الحدث أو الظاهرة وعلى الرغم من تحذير ابن خلدون من وقوع الباحث في هذه المنزلقات ، إلا أننا نجد أن الكثير من الباحثين يقعون فيها ، ومنهم ابن

خلدون نفسه الذي عَرفَ بتحامله على البداوة إذ وصفها بصفات تدل على وجود ميول عاطفية ضـــدها أو أحكام مسبقة عنها وقد وضح أثر الميل الأيديولوجي على العديد من علماء البنائية الوظيفية ، من خلال سعيهم إلى تهميش فكرة الصراع في قاموس علم الاجتماع وكذلك اتضاح أثر النزعَة البرجوازية في معالجة ظواهر الاجتماع الإنساني لديهم .

وعلـــى وجـــه العموم يمكننا أن نقدم جملة من النصائح التي تفيد الباحث في دراسته للظواهر الاجتماعية :

1 ــ التجرد من الأهواء والميول الذاتية والأحكام القيمية والانفعالية .

2 ــ عدم الميل إلى استخدام العبارات ذات المنحنى التعميمي مثل (مما لاشك فيه) إطلاقا (لا يختلف عليه اثنان) (مما اتفق عليه العقلاء) والاستعاضة عنها بعبارات تدلل على النسبية ، مثل (نسبيا) (أحيانا) (قد يرجع) (قد يعود) [18]

3 ــ تدعـــيم الآراء التي يستند إليها الباحث بالحجج المنطقية وبالمراجع العلمية ذات الإثباتات الميدانية .

4 ــ عـــدم الابـــتعاد عن الموضوع الأساسي للدراسة لأنه يوقع الباحث في مزلق السهو عن الهدف الأساسي في الدراسة .

5 ــ من المفضل أن يضع الباحث في حساباته الآراء التي تقف ضد توجهاته وأفكاره محاولا اختـــبارها ميدانـــيا أو حتى التحاور معها منطقيا ، وهذا يدخل باب احترام العقل الآخر وعدم التعصب للآراء الخاصة بالباحث .

6 ــ يـــرى لـــزي وايت ضرورة تجنب وصف الجماعات البشرية بصورة مزاجية أو ذهنية معيـــنة كـــأن توصف بأنها نشطة أو بطيئة أو عقلانية أو مادية أو روحية وبدلاً من ذلك يتم التركـــيز علـــى وصف التراث الثقافي لتلك الجماعات [19] كما هو دون إعطاء وصوفات قد تكون غير منطقية وغير صحيحة وحتى وإن كانت صحيحة إلا أنها غير مقبولة .

إذا مـــا راعى الباحث هذه الشروط من الممكن أن نقول إنه قد تجرد وتعامل بموضوعية مع الظاهرة موضوع الدراسة .

2 ــ محور البحث :

هـــذا المحـــور لا ينفصل عن سابقه والسبب يرجع إلى أننا نعني بهذا المحور كيفية صياغة الباحث لبحثه بمختلف مراحله النظرية والميدانية وكيفية تعامله مع الظاهرة التي يقوم

---

18 ــ راجـــع في هذا الشأن ، محجوب عطية الفاندي ، طريق البحث في العلوم الاجتماعية ، منشورات جامعة عمـــر المخـــتار ، البيضاء ، ط1 ، البيضاء ، 1994 ، ص 32 ، كذلك معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة ، ط1 ، بيروت ، 1983 ، 18-19 .

19 ــ قيس النوري ، الثقافة والشخصية ، منشورات جامعة بغداد ، (د- ت) ، ص 89 .

بدراستها ، ونظراً لسعة هذا الموضوع وتشعبه فسنكتفي بالحديث عن الجوانب الآتية مشكلة البحث ، مفاهيم البحث ، فروض البحث ــ عينة البحث .

أ ــ مشكلة البحث :

المشكلة البحثية هي عبارة عن موضوع يحيط به الغموض بحاجة إلى فهم وتفسير وهي بذلك تختلف عن المشكلة الاجتماعية ، إذ يوجد خطأ شائع يتم بموجبه التعامل مع المشكلة البحثية على أنها مشكلة اجتماعية ، فالمشكلة البحثية ترتبط بموقف أو بعلاقات غامضة وغير محددة يسعى الباحث إلى كشفها وتحديدها ، بينما المشكلة الاجتماعية تتطلب موقفاً إصلاحياً لأنها تمثل عقبات تحول بين الظاهرة الاجتماعية وأدائها لوظائفها أو أنها تمثل انحرافاً عن مسار السلوك الاجتماعي [20] .

ولابد للباحث ، كخطوة أولى ، أن يبدأ باختيار مشكلة بحثية معينة ثم بعد ذلك يقوم بتحديد أبعادها الأساسية ، وهنالك عدة معايير تدخل في اختيار الباحث لمشكلة بحثية معينة دون غيرها أهمها ما يأتي (21) :

1 ــ اهتمام الباحث شخصياً بالمشكلة موضوع الدراسة .

2 ــ وجود اهتمام اجتماعي بها ، إذ إنها تستحوذ على اهتمام المجتمع ورجال الفكر أو المخططين ... الخ .

3 ــ توفر الدعم المادي للباحث ، كأن تطلب جهة معينة دراسة مشكلة بحثية معينة مقابل مبالغ مادية تعطى للباحث أو للمركز البحثي .

4 ــ إمكانية الحصول على المراجع والمعلومات والتسهيلات المختلفة ، تسهم أيضاً في إقبال الباحث على دراسة ظاهرة دون أخرى ، كما أن دخول بعض الظواهر الاجتماعية ضمن قائمة الممنوعات (كالظواهر السياسية والدينية) قد يمنع الباحث من الإقبال على دراسة هذه الظواهر وطرحها كمشكلات بحثية قابلة للبحث والدراسة .

5 ــ التأكد من صحة دراسة سابقة أو نظرية سابقة يريد الباحث أن يرى مقدار صلاحيتها باختلاف الزمان والمكان ، مجدداً يمكن طرحها على أنها مشكلة بحثية يمكن إعادة اختبار فروضها وتعميماتها .

بعد اختيار المشكلة على الباحث أن يقوم بتحديد أبعادها من خلال تحديد المتغيرات الأساسية الداخلة في فهم هذه المشكلة ويعد هذا الأمر ضرورياً لرسم طبيعة العلاقات

•• لزلي وايت أحد أبرز المسهلين في تشكيل الاتجاه فوق العضوي في حقل الثقافة والشخصية.

20 ــ عدلي أبوطاهون ، مصدر سبق ذكره ، ص 287 .

21 ــ مصطفى عمر التير ، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، ط1 ، 1989 ، ص 20-24 .

الافتراضية التي يضعها الباحث لتفسير مشكلة بحثه ، من خلال إيضاح العلاقات بين المتغيرات الداخلة في الظاهرة موضوع الدراسة أو البحث ، ولكي يتمكن الباحث من السيطرة على مشكلة بحثه عليه أن يأخذ بالنصائح الآتية :

1 ــ تحسس المشكلة من خلال الملاحظة المباشرة للظاهرة ، إذ يفضل أن يقوم الباحث بزيارات ميدانية للتعرف على أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة ، أو قد يستخدم الباحث استبيانات ومقابلات استطلاعية للغرض ذاته ، فلو أراد باحث ، دراسة (المشكلات التي تواجه العاملين بالصناعة وعلاقتها بالإنتاجية) فمن الممكن أن يقوم بزيارات ميدانية لعدد من المصانع للتعرف على أبعاد هذه المشكلات ، وقد يقوم الباحث أيضاً بتصميم استبيان استطلاعي يسهم في تحديد الأبعاد الأساسية لمشكلة بحثه .

2 ــ قراءة الأدبيات المكتوبة حول الظاهرة موضوع الدراسة لغرض أخذ فكرة عن الكيفية التي عولجت بها هذه الظاهرة نظرياً ومنهجياً .

3 ــ يقوم الباحث بعد ذلك باشتقاق وتخصيص المشكلة موضوع الدراسة من خلال ما تم تجميعه من ملاحظات ميدانية ومن خلال ما قام به الباحث من دراسة للأدبيات المكتوبة حول الظاهرة التي يدرسها .

أي أن الباحث يقوم بتحديد الأبعاد النظرية والإجرائية لمشكلة بحثه فيحدد بذلك انتباهه في جوانب محددة دون غيرها ، كأن يحدد الباحث مشكلة البحث السابقة الذكر (المشكلات الأسرية وعلاقتها بضعف إنتاجية العاملين بالصناعة) .

إن تحديد المشكلة ووضوح أبعادها يساعد الباحث بشكل واضح على تحقيق قدر عال من الموضوعية في دراسته لأنه من خلال ذلك التحديد يضع يده على المتغيرات الداخلة في مشكلة بحثه وعلى صياغة فروض واضحة تؤمن سيراً عملياً وموضوعياً للبحث ، وهذا يعني أن وضوح البداية وسلامة خطواتها سوف يمكن الباحث من أخذ خطوات أخرى علمية وموضوعية في بحثه .

ب ــ المفاهيم :

المفهوم هو عبارة عن تجريد ذهني يضع مجموعة من الحقائق تحت رمز معين وتصاغ المفاهيم عادة بعدة أساليب أهمها .

1 ــ خيال الباحث وقدرته على الاستنباط إذ إن الباحث قد يشتق من المفاهيم العامة مفاهيم أكثر خصوصية كاشتقاق مفهوم المركز المهني من مفهوم المركز الاجتماعي.

2 ــ تعيين المفهوم عن طريق الخبرة والملاحظات الشخصية للباحث .

3 ــ الاستناد إلى دراسات وأبحاث سابقة في تحديد المفهوم خصوصاً إذا ما كانت الدراسات متطابقة أو متشابهة مع ما يتناوله الباحث في مشكلة بحثه .

أما تصنيفات المفاهيم في علم الاجتماع فهي مفاهيم تجريدية وأخرى إجرائية وتتعلق الأولى بالتجريد الذهني للمفهوم أو بالمعنى النظري له الذي نهتدي به في صياغة مفاهيمنا الإجرائية ، التي تعبر عن تعريفات إجرائية توضح الجوانب القياسية للمفهوم ، إذ يشير المفهوم الإجرائي إلى السمات والحقائق الواقعية التي يتم تناولها ميدانيا ، تحت رمز معين ، وبمعنى آخر نرى أن المفاهيم هي مفاتيح للتعرف على طبيعة تصورنا للمتغيرات الداخلة في مشكلة بحثنا نظريا وإجرائيا ، إذ يأتي المفهوم نظريا بتحديد الأبعاد الأساسية التي يعبر عنها المتغير ، في حين نحدد إجرائيا استخدامنا للمتغير والمحكات التي سنعتمدها في قياسه ميدانيا ، ولهذا عادة ما يكون المفهوم التجريدي أوسع وأشمل قياسا بالمفهوم الإجرائي الذي يمتاز بالتخصيص والتحديد .

ونظرا لأهمية المفاهيم ودورها في البحث فإننا ننبه إلى بعض الأخطاء التي من الممكن أن يقع فيها الباحث عند صياغته للمفاهيم ، بعض منها مستوحي من أفكار العالم **زتيربرك** ، ومنها ما يأتي :

1 ــ سعة المفهوم على حساب التناول الإجرائي له ، أي أن المعطيات المستخدمة في المفهوم الإجرائي لم تستوعب عند تناول المفهوم إجرائيا ، فلو حدد الباحث الالتزام الديني بأنه يتمثل بـ (الإيمان والعبادات والمعاملات) ثم تناول المفهوم إجرائيا بأن حدده من خلال العبادات فقط أو ضمن أداة قياس المتغير ((الالتزام الديني)) فقرات أو أسئلة عن العبادات فقط ، فإنه يقع في خطأ سعة المفهوم على حساب التناول الإجرائي له ، وهنا لا بد للباحث من إجراء تناسق بين المفهوم التجريدي والمفهوم الإجرائي مع جهة ، مع ضرورة تناول المفهوم إجرائيا وفقا للتحديد الملتزم به في التعريف الإجرائي للمفهوم من جهة ثانية .

2 ــ سعة التناول الإجرائي على حساب المفهوم .

يعد هذا الخطأ من الأخطاء التي تهدم البحث كليا فلو حدد باحث ما الالتزام الديني بأنه يضم (العبادات والمعاملات) وعند التناول الإجرائي للمتغير ضمن الباحث أبعادا جديدة لا توجد لها تغطية نظرية في الإطار النظري للبحث كأن يتناول الباحث الالتزام الديني من خلال (الإيمان والعبادات ، والأخلاق والمعاملات) ، هنا يقع الباحث في خطأ سعة التناول الإجرائي قياسا بالمفهوم الذي استند إليه الباحث في إطاره النظري [22] .

3 ــ تداخل المفاهيم وعدم وضوح حدود فاصلة بينها ، وأعني بذلك المفاهيم المتقاربة ، وبما أن المفاهيم تعبر عن المتغيرات الداخلة في البحث ، لهذا لابد للباحث من إعطاء صورة واضحة نستطيع من خلالها تمييز المفاهيم المتقاربة على الأقل (مركز مهني ، مركز اجتماعي) (الانتحار الأناني ، الانتحار الانومي) (التحديث ، التنمية ، الغربنة) .

---

22 ــ راجع السيد على شتا ، البناء المنهجي لعلم الاجتماع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1993 ، ص 98 – 100 .

4 ــ عدم وضوح المحكات الخاصة بقياس المتغير أو المتغيرات التي يعبر عنها المفهوم وهذا يرجع عادة الى عدم وضوح التعريف الإجرائي مما يصعب مهمة السيطرة عليه ، عن طريق أدوات جمع البيانات كالاستبيان والمقابلة ..... الخ .

بوجـــه عام يمكننا القول إن من أهم معايير قوة البحث وعلميته هو تمكن الباحث من اشـــتقاق المفاهـــيم الإجرائية من المفاهيم التجريدية شريطة أن تكون المفاهيم الإجرائية قابلة للبحـــث والقـــياس وذلـــك يـــتم من خلال توصيفها وتعريفها إجرائيا بتحدد الركائز والحقائق المـــنطوية ضـــمن المفهوم مما يسهل قياس المتغيرات عن طريق الأدوات المنهجية كالمقابلة والاســـتبيان والمقايـــيس وفـــي ضـــوء دقة المفاهيم وتوصيفها الدقيق للمتغيرات يمكننا توليد فرضيات علمية ناجحة قابلة للاختبار الميداني .

ج ــ الفروض :

الفـــرض هو عبارة عن علاقات احتمالية ذات تصميم منطقي قابلة للاختبار والقياس بيـــن المتغـــيرات التـــي تقوم عليها مشكلة البحث أو هي حلول مقترحة لمشكلة ما يعبر عنها بتعميمات أو مقترحات [23] وهنالك عدة مصادر يشتق منها الباحث فرضياته أبرزها : ــ

1 ــ المعاينة والملاحظة للظواهر المراد دراستها .

2 ــ خيال الباحث وقدرته على اشتقاق فرضيات ذات أبعاد منطقية ، شريطة أن لا يبتعد هذا الخـــيال عن الظواهر الملاحظة التي تدور حولها مشكلة البحث ويعد هذا النوع من الفروض نوعـــا ابـــتكاريا يعـــتمد علـــى قـــدرة الباحث وتمرسه في تحـــليل الروابط والعلاقات بين الظـــواهر [24] .

3 ــ اشتقاق الفروض من نظريات سابقة تناولت نفس الظاهرة أو ظواهر قريبة الصلة بها .

ولكي يكون الباحث موضوعيا في تعامله مع الفروض لا بد أن يراعي عدة أبعاد عند صياغته لها : ــ

1 . وضـــوح الفـــرض وخلوه من الغموض وذلك يتم بإيضاح المتغيرات المستقلة والمعتمدة وكذلك المتغيرات الوسيطة إن وجدت .

2 . يجب أن يتماشي الفرض منطقيا مع القضية التي يشتق منها .

3 . أن تكـــون الفرضية قابلة للاختبار والقياس وهذا يقتضي من الباحث العمل على صياغة

---

23 ــ ديوبولدفـــان داليـــن ، مـــناهج البحـــث في التربية وعلم النفس ، ت . د . محمد نبيل وآخرون ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1969 ، ص 225 .

24 ــ عدلي أبوطاحون ، مصدر سبق ذكره ، ص 350 .

• القضـــية ، هـــي علاقات بين المفاهيم ذات صفة عمومية تشتق منها الفرضيات لغرض الوصول إلى تصميم إجرائي لها بما يسهل مهمة قياسها واختبارها .

فرضـــه بشـــكل إجرائي وذلك لن يتم إلا بوضوح التعريفات الإجرائية للمتغيرات التي تشكل الفرضية [25] .

4 . أن يعمـــل الفـــرض علـــى إيجـــاد تفسير منطقي لوجود علاقة أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات المتعالقة فرضياً .

5 . يفضـــل بعـــض الباحثين الاستعانة بالفرض الصفري ، تقليلاً لإمكانية التحيز لرأي على حساب آخر إذ يقوم الفرض الصفري على عدم وجود علاقة بين المتغيرات الداخلة في التفاعل الافتراضي [26] .

6 . في حالة وجود فروض عديدة لدى الباحث فمن المفضل أن يصنف هذه الفروض استناداً الى أهميتها في تفسير مشكلة البحث من جهة والى قابليتها للقياس من جهة ثانية ، الى فروض أساســية وثانويـــة ومـــن المفضل عادة في البحوث العلمية الرصينة أن يكون عدد الفروض محدوداً لأن كثرتها يشتت الباحث ويربك مسيرة البحث .

د ــ العينـــــة :

تتطلب العديد من البحوث السوسيولوجية الاعتماد على عينات تسهل مهمة الدراسة ، ويفـــترض في العينات عادة أن تكون ممثلة بنسبة كبيرة للمجتمع الذي سحبت منه ، ويفترض فـــي العينة أيضاً أنها تساعد الباحث وتمكنه من الوصول الى مجتمع الدراسة بوقت وتكاليف أقل ، ونظراً لأهمية العينات بوصفها تمثل الحيز الذي نعتمد عليه في نتائجها بحثياً ، لذا لا بد للباحـــث من أن يستند على أسس علمية في تحديد حجم العينة من جهة ويتأكد من دقة تمثيلها للمجتمع وفيما يأتي بعض الآراء المتعلقة بهذا الخصوص .

أ ـ حجم العينة : من أبرز العوامل المؤثرة في حجم العينة هي :

1 . حجم المجتمع الأصلي الذي تسحب منه العينة ، إذ كلما كان المجتمع كبيراً أدى ذلك الى توسيع حجم العينة .

2 . درجة تجانس المجتمع المبحوث ، إذ كلما قل التجانس زاد حجم العينة وذلك كي يغطي معظم الفئات والطبقات الأقسام الداخلة في الدراسة .

3 . نـــوع العيـــنة ، وهذا يعتمد على الاحتياجات التي تتطلبها مشكلة البحث فهنالك عينات عشوائية بسيطة ، وهنالك عينات عشوائية طبقية ، تتطلب ربما عدداً أكبر من سابقتها ، وذات مـــراحل مـــتعددة ... الـــخ . وعلى وجه العموم ليس هنالك اتفاق مطلق بين علماء الاجـــتماع حـــول الحجم المثالي للعينة فهنالك من يؤكد بأن أخذ نسبة 5 % فقط من المجتمع

---

25 – Ian Robertson , Opcit .p45.

26 ــ عدلي أبوطاحون ، مصدر سبق ذكره ، ص 354 .

الأصلي تعد كافية وتحقق الغرض العلمي وهنالك من يؤكد ضرورة سحب 10 % من مجتمع البحث لتكون النتائج أدق وأكثر علمية ومعيار الدقة طبعا هو مقدار تمثيل العينة للمجتمع المبحوث .

أما العالم **بلالوك** فقد عرض في كتابه (الإحصاء الاجتماعي) معادلة إحصائية لتحديد حجم العينة متداولة في البحوث والدراسات الخاصة في علم الاجتماع وتقوم فكرة المعادلة على تقدير الخطأ المعياري مع تحديد مستوى الثقة الذي يمكن أن يتعامل معه الباحث [27] .

وهذه المعادلة هي

$$\text{ن} = \frac{\text{الخطأ المعياري } (96 ، 1)}{\text{حد الثقة}}$$

ويعترف بلالوك نفسه بالخلل الموجود في هذا القانون إذ يذهب إلى أن النتائج المترتبة على هذا القانون ليست ذات قيمة كبيرة لأنها تعتمد على التقدير الشخصي في تحديد الخطأ المعياري الذي يعتمد أساسا على معرفة الانحراف المعياري والذي لا يستطيع الباحث الحصول عليه بصورة دقيقة ويقترح بلالوك بعض الحلول لمعالجة هذا الإشكال :

1 . الاستعانة بخبراء إحصائيين لغرض تقدير الانحراف المعياري في المجتمع الأصلي .

2 . الاستفادة من الدراسات السابقة في تقدير حجم العينة مع مقارنتها بحجم المجتمع الأصلي .

3 . إقامة دراسة استطلاعية قبل القيام بالدراسة الميدانية [28] ، لغرض الحصول على رقم تقريبي للخطأ المعياري المشتق من الانحراف المعياري .

4 . إضافة 30 – 60 وحدة للعينة تلافيا للأخطاء الناتجة عن استخدام هذا القانون .

ولكي نتحصل على حجم عينة مناسب في ضوء هذا القانون علينا اتباع الآتي :

1 ــ يقوم الباحث بسحب عينة استطلاعية بطريقة عشوائية ولتكن 50 وحدة ويَعمل على استخراج الوسط الحسابي لأحد المتغيرات والانحراف المعياري عن ذلك الوسط .

---

27 – Hubert.M.Blalock , Social statistics , Mc Graw.Hill Book company , Inc newyork , 1960.p167 .

28 ــ المقترحات الثلاثة الأولى هي مقترحات وضعها بلالوك في كتابه الإحصاء الاجتماعي في طبعة لاحقة ، (راجع ، معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 121 – 122

2 ــ نفــترض أن قيمة الانحراف المعياري للعينة مساوية لقيمة الانحراف المعياري الموجود في مجتمع البحث وهذا يعني إن

$$S = Q$$

نفترض أن درجة الثقة بالعمل هي 95 % المساوية لــ 1. 96 جدوليا .

3 . يفــترض الباحــث حــدا معيــنا للــثقة قدره بلالوك بــ 0.1 الذي يمثل الفرق بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي لمجتمع البحث .

4 ــ نحتسب الخطأ المعياري من خلال المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{الجذر التربيعي لعدد أفراد العينة}}$$

وكمثال على ذلك لو أن الباحث اكتشف أن الانحراف المعياري عن الوسط = 4.2 .

هذا يعني أن الخطأ المعياري $= \frac{2 ، 4}{50} = \frac{4 ، 2}{7,07} = 0 ، 59$

إذن الخطأ المعياري = 0.59.

6 ــ نعود إلى معادلة بلالوك

$$\text{الخطأ المعياري} \times 1,96 = \text{حد الثقة}$$

$$= \frac{1,96 \times 0,59}{0,1} = 11,564$$

إذن ن = 7 ’ 133

7 ــ لتلافي احتمالية الخطأ على الباحث أن يضيف 30- 60 – وحدة إضافية للعينة كي يصل إلى درجة موثوقية أعلى .

ب ــ مدى تمثيل العينة لمجتمع البحث :

يــتفق الباحــثون الاجتماعــيون على أن العينة العشوائية بأنواعها هي أفضل وسيلة تمكنــنا مــن إتاحة فرص متكافئة لكل الوحدات للدخول ضمنها دون تحيز لوحدة على حساب أخرى ، ولكن مع هذا كيف يتأكد الباحث من أن العينة تماثل التوزيع الطبيعي لمجتمع البحث ؟ وعلى هذا الساؤل نجيب بالآتي :

يمكــن للباحث أن يستند إلى فرضية المنحنى الاعتدالي كأساس يرى من خلاله مدى دقــة اختيار العينة فإذ ما استطاع الباحث أن يعرض عينته من خلال أحد المتغيرات الأساسية الداخلة في التحليل على المنحنى الاعتدالي فإذا ما ظهران المنحنى تتوافر فيه الشروط العلمية إذن من الممكن القول إن العينة ذات تمثيل جيد لمجتمع البحث هذا فضلاً عن أنها تعبر ضمنا عــن دقــة المتغــيرات المستخدمة في الاختبار وكذلك دقة أدوات القياس المستخدمة من قبل الباحث .

وعلى الرغم من صعوبة توفر منحنى اعتدالي تتوافر فيه المواصفات القياسية الكاملة من حيث (المساحة والتفلطح والالتواء) إلا أن عرض الباحث للعينة على المنحنى الاعتدالي يعتبر ضرورة موضوعية وعلمية فالتأكد من مدى مصداقية تمثيل العينة للمجتمع المبحوث يعد عنصراً أساسياً لتعميم النتائج وإلا فإن النتائج ستكون محصورة في حدود العينة المأخوذة من قبل الباحث .

وللتعرف على اعتدالية التوزيع يمكن للباحث أن يقوم بالخطوات الآتية :

1 . استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المراد قياسه .

2 . توزيع المساحات تحت المنحنى وفقاً للمعادلة الآتية :

(S + X) (الوسط الحسابي + الانحراف المعياري) .

3 . لــو ظهــر أن 68.26 مــن أفراد العينة يتمركزون بين (الوسط + الانحراف) بحيث تــتوزع الوحــدات بنسبة 34.13 بالاتجاه الموجب و 34.13 بالاتجاه السالب ونسبة 15.42 موجــب من الوحدات التي تتجاوز الوسط + الانحراف وكذلك 15.42 للوحدات التي تقل عن الوســط ــ الانحــراف ، وبعــد ذلك نقوم باحتساب (التفلطح والالتواء) فإذا ما وجدنا أنهما ضــمن المواصــفات القياسية نستطيع أن نقول إن التوزيع الخاص بالعينة توزيع معتدل وإنه يمــاثل التوزيع الخاص بالمجتمع ، ويمكن للباحث أن يقسم المساحات تحت المنحنى باستخدام درجتيــن معياريتيــن بدلاً من درجة معيارية واحدة إذا كان ذلك يخدم البحث ويعززه ، وفي حالة توفر المواصفات شبه القياسية للمنحنى ، ولا نقول القياسية ، فإن النتائج التي يخرج بها الباحث تكون ذات موثوقية عالية وقابلة للتعميم على المجتمع المأخوذة منه ، أما في حالة عدم مطابقة المنحنى للمواصفات المطلوبة فإن الخلل يعود إلى أحد العوامل الآتية أو جميعها .

1 ــ الاختــيار غــير العشــوائي للعينة مما ينعكس هذا الأمر على مصداقية تمثيلها للمجتمع المبحوث .

2 ــ صغر حجم العينة قياساً بالمجتمع المسحوب منه .

3 ــ خلل في أداة القياس .

4 ــ عدم دقة المتغيرات المستخدمة من قبل الباحث .

5 ــ عدم صدق المبحوث في الإجابة .

ولذا على الباحث أن يراعي أقصى شروط الموضوعية في اختياره للعينة ولابد من أن يتأكد من مدى تمثيلها للمجتمع المبحوث وبالتالي ستكون مشروعية النتائج أدق وأكثر قابلية للتعميم .

ومــن المؤكد أن هنالك جوانب أخرى يجب أن تناقش فيما يتعلق بموضوعية البحث أبــرزها القــياس والأدوات المنهجية والمنهج المستخدم ونظراً لتشعب هذه المواضيع فإننا لا يمكننا أن نغطيها ببحث صغير مثل هذا لذا سأكتفي بما أشرت إليه بهذا الخصوص .

3 ــ محور المبحوث :

يعــد هــذا العامل من العوامل التي يصعب السيطرة عليها لأننا نتعامل مع ظواهر اجتماعــية محــتواها فــي الفاعلين الذين يملكون دوافع ورغبات وتوجهات وتحكمهم ظروف اجتماعــية وثقافــية تمنعهم أحياناً من الإدلاء بمعلومات صادقة خاصة في المجتمعات التي لم تصــل بعد إلى الفهم العلمي لقيمة البحث مثل مجتمعات العالم النامي ، ومنها العالم العربي ، هــذا مــن جانب ومن جانب آخر فإن عدم توفر الحرية للأفراد تمنعهم من أن يدلوا بإجاباتهم علــى نحو صريح ، ويتضح هذا على وجه الخصوص في البحوث السياسية والدينية وبعض الــبحوث ذات المساس الجوهري بالقيم الاجتماعية لأنها تمثل محرمات يصعب المساس بها ، ولهــذا تجد المبحوث يتوجس خيفة من الإجابة عن الأسئلة ذات العلاقة بتلك الجوانب لأنه قد يتصــنع فــي سلوكه عند خضوعه للملاحظة كي يبتعد عما يعتقد أنه إدانة له ، ويذهب (**اين روبرتســون**) إلى إن هنالك عدة مشاكل تعيق البحث السوسيولوجي من بينها أن المبحوث قد يغير سلوكه عند شعوره بأنه خاضع للملاحظة أو الدراسة ولذا يصعب التعامل بموضوعية مع البشــر لأنهــم لا يشــبهون البكتريا أو الهيدروجين إذ إنهم يمتلكون دوافع وعواطف وسمات شخصــية وفردية ذات أبعاد متعددة يصعب الإلمام بها جميعاً [29] وهنا تكمن صعوبة البحث السوسيولوجي .

وبصــفة عامــة يمكن للباحث أن يعمل على تحقيق الاستجابة الصادقة للمبحوث من خلال الآتي :

1 ــ اســتخدام أكــثر من وسيلة لجمع البيانات كاستخدام الاستبيان والملاحظة معا او المقابلة والاستبيان .

29- Ian Robertson , Opcit . pp 33-34.

2 ــ يعمــد الباحث إلى وضع جملة من الأسئلة ذات المعاني المترادفة ونشرها على مسافات متفاوتة داخل استمارة الاستبيان أو استمارة المقابلة لغرض التعرف على مدى تفاوت الإجابات حول تلك الأسئلة وبالتالي التعرف على مدى جدية المبحوث ومصداقيته في الإجابة .

3 ــ يفضــل اســتخدام الأســلوب غير المباشر في طرح الأسئلة وخاصة التي تثير حفيظة المبحوث .

4 ــ يمكــن للباحث أن يعطي تطمينات للمبحوث بأن البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وعلــى وجــه العموم يمكن القول بأن تجاوب المبحوث وموضوعيته تتطلب مناخا اجتماعــيا وثقافــيا وسياسيا حرا يسمح للإنسان بأن يدلي بإجاباته دون تخوف أو تردد ، ومع ذلــك فــإن الباحــث ينبغي عليه السعي لإيجاد الإجابة الأكثر مصداقية وإن واجهته في ذلك عقبــات .